في الجملة بوجود الاسناد في الاصل وان ذهب في الحال مما ذكروه لم
يوجد فيه اصلا كالمصادر والصفات مع فروعاتها فلا يسمى جملة
ايضا واشترطوا في الكلام ان يوجد في الاسناد في الحال فيلزم
ان لا يكون له اعراب اصلا اذ النسبة التامة تمنع الربط بالغير
كما سبق ولهذا تراهم يقولون الجملة التي لها محل من الاعراب كذا
ولا يقولون الكلام الذي له محل من الاعراب والثاني في اقسام
الجملة وبعضهم جعلوها اربعا اسمية وفعلية وظرفية وشرطية
وبعضهم اوجب الشرطية في الفعلية وبعضهم اوجب الظرفية
ايضا فيها وخيرهم اوسطهم اذ لو استحق بمجرد اعتراض الشرط لخرج
والا تفرد استحق باعتراض التردد مثل اما ان يكون العدد زوجا
او فردا او الخبرية او الحالية او نحوها فيكثر الاقسام جدا وان
الظرفية وان قدرت بفعل لكن جعل الظرف مقامه وانتقل
الضمير منه اليه وجعل العمل للظرف ولذا اشترط البصريون فيه
الاعتماد والفعل لا يحتاج الى الاعتماد لا ملفوظا ولا مقدرا فلما
امتازت بهذا الاشياء استحقت ان تجعل قسما برأسه والثالث
في زيادة القيود في حد الكلام بعضهم زادوا مفيدا اي للسامع
غير ما لم يعلم وجعلوا نحو السماء فوقنا غير كلام وسندوا

عليه بقول سيبويه الكلام يطلق على الجملة المفيدة ومراد سيبويهما
والله تعالى اعلم اشتمالها على النسبة التامة التي يصح
السكوت عليها كما بينا ويلزمهم ان يخرج جميع القضايا بعد
المعرفة عن الكلامية حتى كلام الله تعالى وفساده لا يخفى
كذا قيل ولكن الظاهر ان مرادهم الافادة في الجملة اعني في بعض
الاوقات وبعض الاشخاص ولذا امثلوا لعدم الافادة مالا ولها
والمحسوسات نحو النار حارة وبعضهم زادوا مقصودا
احترازا عن نحو حديث النائم ولا ضرورة لاخراجه قال ابو حيان
لا يشترط فيه قصد المتكلم بل يشترط ان يكون على هيئة
التركيب الموضوع في لسان العرب وبعضهم زاد والالة لحنا اذ
من الجمل التي في حكم المفرد كما لو قصد خبر افانها لا تقصد لذاتها بل
لغيرها فلا يسمى كلاما في اصطلاحهم وقد عرف ان تلك الجمل
لا اسناد لها في الحال بل في الاصل والمبادر ما في الحال ويجب
حمل التعريفات على المبادر فلا حاجة الى الزائد والرابع في تقسيم
الاسناد وهو اما انشائي او لخباري والانشاء كلام
لا يكون لنسبته الذهنية خارج تطابقه او لا تطابقه بل يكون
نفس محدث النسبة وهذا معنى ما يقال الانشاء ايجاد ما